



سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقديرها

مقدمة : إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلبًا أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال وتعمل على تطوير العملية الإدارية .

النطاق : تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً لأنظمة .

البيان : أولاً : الرقابة :

التقارير الإدارية : إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنها الجهة المسئولة عن اتخاذ القرارات في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام ، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها : التقارير الدورية : وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة يومية أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية وبعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء مشروع .

تقارير سير الأعمال الإدارية : وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة .

تقارير الفحص : وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات .

تقارير قياس كفاءة العاملين : وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات ، ومدى تعاونهم مع فريق العمل وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.



المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ : مبدأ التكاملية :

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليس لهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

أن نظام الرقابة وفعاليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجتها وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

مبدأ الدقة: إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات: تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبيين الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلم بها والتوفيق



عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

المراجع : اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع رقم (٢) هذه السياسة في يوم الأربعاء ٠٧/٠٩/١٤٤٤ هـ الموافق ٢٩ / ٣ / ٢٠٢٣م ، وتحل هذه السياسة محل جميع السياسات السابقة الموضوعة سابقا.

الاسم	الصفة	التوقيع	م
محمد مبارك إبراهيم الكينيدي	رئيس مجلس الإدارة		١
انس عتيق الله حضيض المحمدي	نائب الرئيس		٢
محمد عبد الرحمن محمد الرويسي	المدير المالي		٣
عبدالحميد ابن محمد ابن عويض الغانمي	عضو		٤
عبدالله حمد حامد الشعبي	عضو		٥

جمعية العناية بالمساجد برابغ
رقم الترخيص 5111